



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

**اثر تغيرات سعر الصرف في معدلات التضخم**

**للاقتصاد العراقي للمدة 2005 - 2022**

بحث مقدم من قبل الطالبان

**عباس قاسم عباس**

**شهد حمد مهدي**

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس العلوم المالية والمصرفية

اشراف

**أ.م.د. عبد الجاسم عباس**

**2024م**

**1445هـ**

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ

تَبِئِهِ لَمِنَ الْخَافِينَ ﴾

صدق الله العظيم

يوسف: 3

# الإهداء

الى خالق الروح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كلشي من العدم

الى نبي الرحمة ونور العالمين

الى امامي وعزوتي ابا عبد الله الحسين

الى مراد قلبي والاقرب الى لي من نفسي المغيب عن الابصار الى بقيه الله في ارضه صاحب

العصر والزمان عجل

الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفه الى اعز واعظم رجل في الكون ابي

الحيبيب

الى الحبيبه الذي اوصاني بها الرحمن برأ واحسانا الى من كان دعائها سر نجاحي امي

الحبيبه

بكل حب اهديكم هذا الجهد المتواضع

ب

## الشكر والتقدير

اتقدم بوافر شكري وتقدير الى اساتذتي في كلية الادارة  
والاقتصاد – جامعة بابل

واخص بالذكر منهم

أ.م.د. عبد الجاسم عباس

لما كان له من دور في انجاز هذا البحث متمنية له دوام  
الصحة والتوفيق

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المحتويات
هـ	المستخلص
1	المقدمة
3_2	منهجية البحث
23_4	الفصل الأول : الاطار النظري لسعر الصرف والتضخم
12-4	المبحث الأول : سعر الصرف /المفهوم والمحددات
18_13	المبحث الثاني : التضخم /المفهوم والاثار
23_19	المبحث الثالث : العلاقة بين سعر الصرف والتضخم
37_24	الفصل الثاني : تحليل تطورات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2005_2022
29_24	المبحث الأول : الاقتصاد العراقي سمات وخصائص
33_30	المبحث الثاني : تحليل وتطور سعر الصرف للاقتصاد العراقي للمدة 2003_2020
37_34	المبحث الثالث : تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003_2020
45_38	الفصل الثالث : الجانب القياسي
46	الاستنتاجات والتوصيات
47	المصادر

## المستخلص

تعتبر آلية سعر الصرف عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو وقد تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات ان سعر الصرف يحدد قيمة العملة المحلية ومن ثم يحدد قوتها الشرائية فان تقلبات سعر الصرف لها تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار. ومعدلات التضخم ومن ضمن اهداف هاذه البحث تحليل اهم المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع في الدول العينة وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات اهمها ....ان الانموذج وحسب النتائج القياسية معنوي اجمالاً.

وكذلك توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات اهمها ..رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار دائم في سعر الصرف واما يضمن التأثير الايجابي على مستويات التضخم والاقتصاد ككل

## مقدمة:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصري المحوري في إقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعا للسياسات الإقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الإستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الإقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، وإن المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية وتبعا لذلك التحكم في ميكانيزم أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

## منهجية البحث

### أولاً : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث ، في انعكاس اثار تغيرات سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية ، مما يشير الى ان للقطاع الخارجي دور في تحديد سعر الصرف مما ينعكس بشكل مباشر على الأسعار المحلية لاسيما في ظل سياسة الانفتاح والاعتماد المتبادل الذي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ، مما يتطلب وضع سياسات اقتصادية خارجية وداخلية متكاملة لتجنب الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية ومن ثم يتحقق مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي.

### ثانياً : مشكلة البحث

بما ان سعر الصرف يحدد قيمة العملة المحلية ومن ثم يحدد قوتها الشرائية ، فان تقلبات سعر الصرف لها تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم ، مما ينعكس سلبيًا باتجاهين :-  
الأول : في حالة انخفاض قيمة العملة يؤدي ارتفاع الأسعار الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد مما ينعكس سلبيًا على المستوى المعيشي لأغلب فئات المجتمع .

الثاني : في حالة ارتفاع قيمة العملة يؤدي الى الآثار السلبية على القطاع الخارجي في زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ومن ثم قد يولد عجزاً في ميزان المدفوعات ، ومن ثم فان ذلك يتطلب تصحيح اختلال أسعار الصرف لمعالجة التضخم وانعكاس ذلك على تطور الأداء الاقتصادي للبلد .

### ثالثاً : اهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام الى دراسة اثر سعر الصرف وتحليله على المستوى العام للأسعار والمتغيرات ذات العلاقة في البلدان عينة البحث ( العراق ) اذ يمكن تحديد الأهداف التفصيلية للبحث كما يأتي :-

- 1- تحليل أهم المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع في دول العينة .
- 2- تحليل عوامل انتقال اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار من خلال قياس العلاقات السببية وتحليلها لمتغيرات النموذج في البلدان المدروسة .



## رابعاً : منهج البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث تم اعتماد منهج التحليل الاقتصادي لمتغيرات البحث معتمدين أسلوباً استقرائياً لقياس اثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار بالتركيز على أسلوب التحليل الكمي لقياس العلاقات المتبادلة من خلال نموذج السببية .

## الفصل الاول

### الاطار النظري لسعر الصرف والتضخم

#### المبحث الاول : سعر الصرف /المفهوم والمحددات

##### اولا : مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف (أو معدل الصرف الأجنبي) بأنه سعر عملة بلد معبر عنها بعملات دول أخرى أو هو سعر وحدة نقدية لدولة معينة بتعبير وحدة نقدية لدولة أخرى، وهذه التعاريف موحدة ومتفق عليها تقريباً، والواقع أن هذه التعاريف تقوم على التسليم الآني بين العملات أو بين أسعار المنتجات التي يتم الاتفاق عليها بشكل آني، ومن هنا يمكن التعرف على المفهوم الدقيق لسعر الصرف الآني (spot) والذي يقصد به "معدل الصرف الذي من خلاله تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر".

والواقع أن عمليات البيع والشراء لا تتم بشكل آني دائماً" حيث ان هناك الكثير من العمليات الآجلة التعامل ، حيث يتم الاتفاق على ان تتم العملية (بيعاً أو شراءً) في الزمن الحاضر غير ان التسليم لمبلغ الصفقة قد يتم في وقت لاحق للعملية (يوم ، أسبوع ، شهر ... الخ ) ، وعلى هذا الأساس تظهر الكثير من التعاملات لا سيما في مجال التعاملات الدولية على أساس التعامل الآجل ، وهذا ما يمكن ملاحظته في أسواق النفط ، حيث يصعب في الغالب أن يتم تسليم النفط في اليوم نفسه الذي اتفق فيه على البيع ، غير أن مبلغه يسلم الى البائع في اليوم نفسه ، ولكن ما هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه في معاملات التسليم الآجل ؟ ، فقد يرتفع أو ينخفض سعر الإنتاج أو السلعة التي تم الاتفاق عليها (بيعاً أو شراءً) ، والارتفاع أو الانخفاض يضر بأحد الطرفين أو يكون في غير صالحه . وعلى هذا الأساس يتم الاتفاق على سعر تسليم آجل يضمن فيه الطرفان حقوقهما .(1)

وعمليات البيع والشراء للعملات الدولية هي من العمليات التي تخضع لنفس آلية التسليم الآجل ، وعلى هذا الأساس ظهر مفهوم سعر الصرف الآجل أو المستقبلي ، والذي يقصد به " هو معدل الصرف الذي يؤمن للتسليم المستقبلي " ، أو هو " الاتفاق لصرف عملة خلال وقت معين في المستقبل ، أما عن الآليات التي من خلالها يتم الاتفاق على سعر الصرف الآجل المناسب بين طرفي التعامل ، فسوف تتم مناقشتها لاحقاً" وضمن فقرة " النظريات الاقتصادية في إدارة خطر سعر الصرف " .(2)

---

(1) حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995 ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2005، ص3.  
(2) د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، الجزء الثاني، 1984، ص226.

إيجاد سعر صرف عملة أجنبية مقابل عملة أجنبية أخرى بالاعتماد على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، وهذه العلاقة تعرف بالمثلث التوازني ، والذي سيتم التطرق إليه عند الحديث عن المراجعة في أسعار الصرف .(1)

### ثانياً: أسواق الصرف الأجنبية

تعد أسواق الصرف الأجنبي أحد أصناف الأسواق المالية وتضم الى جانبها كل من سوق النقد وسوق رأس المال، ويقصد به " ذلك السوق الذي تتم من خلاله المتاجرة (بيعاً وشراءً) بالعملة المحلية لبلد بما يقابلها من العملات الأخرى " . ويعرف سوق الصرف أيضاً بأنه السوق الذي من خلاله البائعون والمشترون للودائع المصرفية المتولدة في وحدات نقدية لعدة دول تصرف أموالهم "

وسوق الصرف الأجنبي يعد سوقاً موازياً لذلك ليس هناك مكان محدد يلتقي خلاله المتعاملون بعضهم ببعض ، وبالمقابل فالمشاركون في السوق محددون بالمصارف الاستثمارية والتجارية الرئيسة حول العالم ، وذلك من خلال استخدامهم وسائل اتصال مثل نقاط الحواسيب والهواتف ووسائل الاتصالات الأخرى .(2)

المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

التعريف بالمتعاملين

يمكن ملاحظة الأطراف الآتية من المتعاملين في الأسواق المالية

المستوردون الذين يسددون للسلع باستخدام العملات الأجنبية .

المصدرون الذين يستلمون بالعملة الأجنبية والذين قد يحتاجون لتحويلها إلى العملة المحلية.

مدراء المحافظ الذين يبيعون ويشتررون الأسهم والسندات الأجنبية .

وكلاء الصرف الأجنبي الذين يلبون ( يقابلون ) طلبات البيع والشراء .

---

(1) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد 2، 1998، ص73.

(2) همام الشماع ، د. عمرو هشام العمري، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001، ص 25.

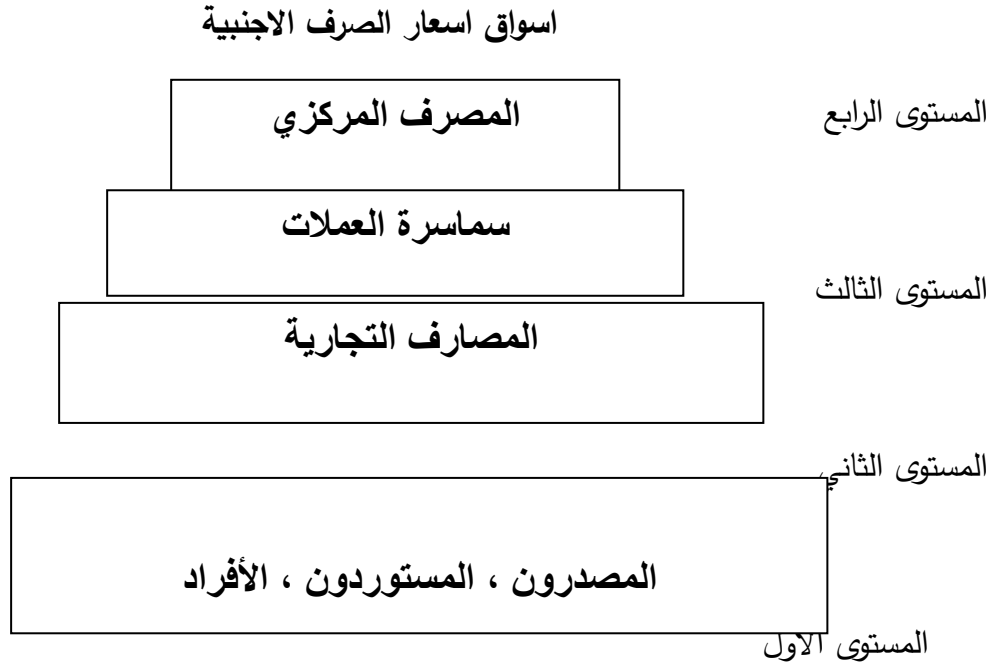
التجار الذين ( يصنعون السوق ) في العملات الأجنبية .

المضاربون الذين يحاولون الربح من تغيرات معدلات الصرف .

كما يدخل المصرف المركزي إلى سوق الصرف الأجنبي بوصفه بائعاً أو مشترياً للعملات الأجنبية ، و ذلك عندما تزيد أو تقل المدفوعات للخارج عن المتحصلات من الخارج ، ويستخدم المصرف المركزي ما لديه من أرصدة من العملات الدولية في ذلك ( 1 ) .

كما يمكن عرض سوق الصرف الأجنبي من حيث التعامل به ، الى المستويات الموضحة بالشكل الآتي:

### شكل (1)



المصدر : من اعداد الباحثين

حيث يمثل المستوى الأول الطلب والعرض من العملات الأجنبية الناتجة عن معاملات المصدرين والمستوردين والأفراد (2)

(1) د. حسين علي بخيت، د. أيمن عبد خضير، مصدر سابق، ص36.

(2) المصدر نفسه ، ص38.

### ثالثاً: أنظمة سعر الصرف

يعتبر نظام سعر الصرف من الأدوات الأساسية التي تستخدمها كافة الحكومات في إدارة اقتصاداتها بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. بشكل عام هناك نوعان أساسيان من أنظمة الصرف وهما سياسة سعر الصرف المرن والذي يسمى أحياناً بالتعويم وسياسة سعر الصرف الثابت. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فإن أنظمة أسعار الصرف التي تستخدمها الحكومات واقعياً تتراوح وبدرجات مختلفة ما بين نظام سعر الصرف المرن ونظام سعر الصرف الثابت.

#### 1- نظام سعر الصرف المرن

وهو النظام الأكثر استخداماً في الدول الصناعية في إدارة أسعار الصرف، والذي يسمح فيه لأسعار هذه العملات أن تتحدد بموجب آلية العرض والطلب. وبالتالي، فإن تقابل العرض والطلب لعملة ما يكون هو المحدد الأساسي لسعر صرف هذه العملة مقابل العملات الأخرى.

#### 2- نظام سعر الصرف الثابت

تقوم الحكومات في هذا النظام بتثبيت أو بربط أسعار عملاتها مقابل العملات الأخرى. وهنا يجب التفريق بين نظام سعر الصرف الثابت المتفق عليه بين مجموعة من الدول، كالذي حصل مع دول الاتحاد الأوروبي قبل ظهور اليورو، وبين نظام سعر الصرف الثابت الذي تسير عليه بعض الدول على النطاق المحلي، أي تثبيت ونشر الأسعار الرسمية لعملاتها مقابل العملات الأخرى. وفي هذه الحالة تكون هذه الدول جاهزة فقط لشراء العملات الأخرى عند السعر المحدد وعدم بيع العملات الأجنبية عند هذا السعر إلا في حالات خاصة نادرة.

أما في حالة الربط فتحاول الدول التي تتبع هذا النظام ربط أسعار عملاتها بسعر عملة معينة أو بسعر سلة من العملات، حيث تتدخل هذه الدول للمحافظة على سعر صرف عملاتها مع هذه العملة أو السلة من العملات، وذلك عن طريق استعدادها للتدخل في السوق بيعاً أو شراءً للمحافظة على استقرار سعر الصرف المحدد مسبقاً. وكمثال على ذلك، نجد أن دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن تقوم بربط عملاتها مع الدولار الأمريكي، وتحاول قدر الإمكان الحفاظ على سعر صرف ثابت ما بين عملاتها والدولار. (1)

(1) د. حسين علي بخيت، د. أيمن عبد خضير، مصدر سابق، ص 36.

### 3- نظام التعويم

يمثل نظام التعويم القدر وسطاً ما بين نظام سعر الصرف المرن (الحر) ونظام سعر الصرف الثابت. إذ تقوم المصارف المركزية ضمن هذا النظام بالتدخل في سوق العملات الأجنبية بيعاً وشراءً وذلك بهدف التأثير على أسعار صرف عملاتها أو العملات الأخرى. (1)

### 4- نظام التعويم النظيف

المقصود بهذا النظام ترك آلية العرض والطلب لتحديد أسعار صرف العملة المحلية بشكل حر ودون أي تدخل من المصرف المركزي. ففي هذه الحالة تتحدد أسعار الصرف بموجب مقدار الطلب ومقدار العرض على هذه العملة والذي ينشأ من خلال تأثير الأحداث الاقتصادية. وفي هذه الحالة فإن الحكومة لن تتدخل في توجيه أسعار الصرف إلى حد معين ولن تشترك في السوق في بيع وشراء عملتها أو العملات الأجنبية الأخرى بهدف تثبيت أسعار الصرف أو دفعها باتجاه دون آخر. فهنا نجد بأن سعر الصرف حر ومرن بشكل مطلق. وتمثل هذه الحالة استثناءً، إذ إن أغلب الدول تتدخل في تحديد أسعار صرف عملاتها، ولكن بدرجات مختلفة. (2)

### رابعاً : انواع سعر الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف نقداً، والصرف الآجل.

### 1- سعر الصرف الآني

تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

(1) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، ص 45.

(2) همام الشماع، مصدر سابق، ص 37

## 2- حساب الأسعار المتقاطعة

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضيهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة. اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية وعمليات التحكيم

تتغير أسعار عملة معينة مقابل عملة أخرى باستمرار، وقد يؤدي هذا إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة. وهذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية، ثم المبادلة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض، وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة المرتفع. ويستفيد وكلاء الصرف من فروق الأسعار.

## 3- الصرف لأجل

إذا كان تسليم واستلام العملات يتمّان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو سعر الصرف المتفاهم عليه بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد. أما فيما يتعلق بالانتقال الدولي لرأس المال وخاصة قصيرة الأجل، أو الغير مباشرة، فهي التي تتعامل في هذا النوع من الصرف، وهي تقوم على أساس اختلاف أسعار الفائدة بين مختلف الدول، ففرضا إذا ما كانت أسعار الفائدة موحدة عالميا فلن يكون هناك داعي لانتقال رؤوس الأموال وبالتالي لن يكون هناك حاجة للتعامل في هذه السوق وتجدر الإشارة على أن سعر الصرف الأجل عبارة عن سوق قائم على أساس اختلافات أسعار الفائدة، وأنه يختلف عن سوق الصرف الآني(1)

---

(1) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، ص 45.

## خامساً: محددات سعر الصرف

عند الحديث عن سعر الصرف لابد من التطرق الى المحددات الرئيسية التي تؤثر على أسعار الصرف الأجنبي فتدفع بها نحو التذبذب صعوداً أو نزولاً الأمر الذي يشكل خطراً تتعرض له أطراف التعامل في سوق الصرف الأجنبي ولعل السبب الرئيس في أن تتبع الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية القومية هذه التذبذبات والأسباب الرئيسة في تغيراتها لتتخذ مواقف أو تنتهج سيناريوهات لمواجهة أي خطر قد ينجم عن هذه التغيرات أو التذبذبات في أسعار الصرف، الأمر الذي قد يمنحه قدرة اكبر على التنبؤ والقياس بحجم الخطر الذي قد تواجهه. وأهم ما في الأمر هو التفرقة بين هذه المحددات وبين النظريات الاقتصادية لإدارة خطر سعر الصرف، والتي تبين العلاقة بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، وكما سيتم التطرق إليها لاحقاً. (1)

والتطرق إلى محددات سعر الصرف ينصرف الى السؤال الآتي: "ما هي العوامل التي تتسبب في تغير (حركة) سعر الصرف؟"، والإجابة عن هذا السؤال تتمثل في الآتي:

"السبب هو التغيرات في العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي".

وقد يكون بعض "من هذه المتغيرات مؤقتاً" أو قد يكون دائماً، ومن أبرز هذه المؤثرات ما يأتي:

التغيرات في أسعار الصادرات المحلية أو في أسعار الواردات الأجنبية .

حركات رأس المال الدولية في الأجلين القصير والبعيد تؤثر أيضاً على أسعار الصرف الأجنبي.

ويظهر أثر المتغيرات أعلاه على ميزان المدفوعات حيث تتأثر عملة الدولة التي يظهر ميزان مدفوعاتها فائضاً إيجاباً بأسعار صرفها عن عملة دولة يظهر ميزان مدفوعاتها عجزاً ، فتتأثر أسعار صرفها سلباً (2) .

---

(1) حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995 ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2005، ص7.

(2) د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، الجزء الثاني، 1984، ص227.



إضافة إلى العوامل المحددة لسعر الصرف والتي تم ذكرها آنفاً ترد أنظمة الصرف التي تتبعها الدول بمختلف توجهاتها وسياساتها كأحد العوامل التي تؤثر على سعر الصرف ، وحيث يعتمد سعر صرف العملة - والى حدٍ ما - على النظام الذي تنتهجه دولةٍ ما . وفي هذا الجانب تظهر أنظمة الصرف الآتية:

نظام سعر الصرف الثابت: ويسمى هذا النظام أيضاً بالنظام الذهبي لسعر الصرف، والذي كان يعمل في ظل النظام الذهبي للدفع، والذي كان متبعان اتجهت الحكومات الى تحديد قيمة ثابتة للوحدة النقدية بالنسبة الى وزن معين من الذهب، وكان ذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود. فضلاً عن حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت - في غالبيتها - قاعدة الذهب . وبذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها تجاه بعضها البعض (1).

وفي هذا اعتمدت الدول بمختلف عملاتها على أسعار صرف تباينت فيما بينها بالنسبة للوزن (الذهبي) . ففي تلك الحقبة اعتمدت الملكة فكتوريا وزن يقدر بـ 0.25 أونصة من الذهب لكل جنيه إسترليني . فيما اعتمد الرئيس الأمريكي آنذاك (ماكليني) وزن يقدر بـ 0.05 أونصة لكل دولار أمريكي ، وعلى هذا الأساس كان من الممكن أن يعادل كل جنيه إسترليني 5 دولارات أمريكية وبحسب أوزانها الذهبية ، وعلى هذا الأساس أيضا يتم تحديد أسعار صرف العملات بما يقابل بعضها لبعض وفي ظل هذا النظام سمح لسعر عملة معينة بما يقابلها من الذهب بأن تنذبذب في مدى قد لا يكون ملموساً، وحيث أن هناك نقطة استيراد الذهب ونقطة تصدير الذهب لكل دولة من الدول (2)

#### سادسا: نظريات اسعار الصرف

1- **نظرية تعادل القوة الشرائية:** تعود اصل هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل حيث يرى كاسل ان القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقا لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في السوق الخارجية.

2- **نظرية تعادل معدلات الفائدة:** بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى الى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في ان تغير معدلات الفائدة في بلدين لأبد وان يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه اما تحسن او تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية.

(1) حيدر نعمة بخيت، مصدر سابق ، ص89.

(2) المصدر نفسه، ص90.

### 3- نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على اساس التجارة او المرونة

تبني هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فان سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة.. فاذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فان سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية، ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن . وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فاذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل فان في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لانتاج سلع التصدير ونتاج السلع البديلة لسلع واردات اكثر منه في حالة وجود بطالة او موارد معطلة..

### 4- نظرية الارصدة

تقوم على اساس ان سعر الصرف يتحدد وفقا لميزان المدفوعات .اذا حقق ميزان المدفوعات عجزاً مما يعني ان الرصيد سالب ويدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض..

### 5- نظرية الانتاجية

يرى اصحاب هذه النظرية ان سعر الصرف يجب ان يسير في نفس اتجاه القوة الانتاجية للدولة . حيث ان كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فان ذلك يحسن سعر صرف العملة(1)

---

(1) حيدر نعمة بخيت، مصدر سابق ، ص94.

## المبحث الثاني

### التضخم /المفهوم والاثار

#### اولاً: مفهوم التضخم

يطلق مصطلح التضخم عندما تنخفض القوة الشرائية للنقود مقابل الحصول على السلع والخدمات المعتادة .، إذن فإن التضخم هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود. والسؤال هل كل ارتفاع للأسعار يسبب تضخماً؟ والجواب لا ، لأن ارتفاع الأسعار لا يشكل تضخماً إلا إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائمة ، أو عندما يكون نمو الدخول النقدية مثل الأجور والرواتب لا يوازي نمو ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتضعف القوة الشرائية للنقود . (1) فإذا افترضنا أن وحدة نقدية من الفضة وزنها 10 جرام يمكن مبادلتها بعشرة كيلو من القمح أو بكيلو واحد من الزيت أو بخمسة متر من القماش ، فهنا يصبح قيمة وحدة النقد الفضية من فئة 10 جرام وباتت معروفة للعامة أنها تساوي عشرة كيلو قمح أو كيلو واحداً من الزيت أو عشرة متر من القماش ، فوحدة النقد ذات الوزن عشرة جرام فضة تكون قوتها الشرائية في قدرة حاملها على شراء 10 كيلو ، 1 كيلو ، 5 متر من القمح أو الزيت أو القماش على التوالي ، شرط أن يأتي هذا في ظل ثبات إنتاج وعرض تلك السلع وثبات الطلب عليها ،.(2)

بناءً على مثالنا السابق وفي ظروف احتياج الدولة إلى مزيد من الأموال دون أن تتحمل أي تكاليف إضافية فإنها تقوم بتخفيض وزن وحدة عملة النقد المعدنية بنسبة 5 % بحيث تصبح وحدة عملة النقد الفضية ذات الوزن عشرة جرام تساوي 9.5 جرام فضة ، أو تعمل على خلط

- 
- (1) أحمد حسين الرفاعي، وخالد واصف الوزني، (1996) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،ط1، دار وائل للنشر، عمان،ص368
  - (2) إسماعيل عبد الرحمن، وحربي محمد موسى عريقات،(1991)، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص173

وحدة النقد الفضية بمعدن آخر رخيص مع الاحتفاظ بقيمتها القانونية والنتيجة هي أن الدولة تحقق مكاسب من فوارق نقص الوزن من الفضة في وحدة النقد القديمة وكذلك من إصدار كمية إضافية من وحدات النقد بالوزن الجديد ، وبهذا تتمكن الدولة من زيادة حجم إنفاق إضافي مما يزيد من الدخل النقدية وهذا يزيد من حجم الطلب على السلع والخدمات المعروضة مما يتسبب في ارتفاع أسعار السلع ، إن هذا الارتفاع في مجموعة أسعار السلع والخدمات يعرف بالتضخم ، ويتم قياس مقدار معدل ارتفاع الأسعار ( معدل التضخم ) خلال فترة زمنية محددة ، فمثلاً إذا كان هناك زيادة في الأسعار بمقدار 0.05 % نصف واحد في المائة فإن ذلك يعني أن هناك تضخم بهذا المقدار ، أيضاً تنخفض القوة الشرائية للنقود في ظل استخدام العملة النقدية الورقية عند قيام الدولة بطبع المزيد من العملة النقدية الورقية وإنفاقها على مجالات غير إنتاجية ( استهلاكية ) وهذا الإنفاق الاستهلاكي للدولة يمثل زيادة في الدخل النقدية دون أن يقابل ذلك أي زيادة في إنتاج السلع مما يتسبب في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم ، على ضوء ما سبق يمكن أيضاً تعريف التضخم بأنه مقدار معدل الزيادة في مجموعة أسعار السلع والخدمات المعروضة نتيجة لزيادة الدخل النقدية ، كما أن التضخم بالمعنى الاقتصادي هو ضعف القوة الشرائية للدخل النقدية .

### ثانياً: اسباب التضخم

إن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أنّ حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصادياً ، وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب :

#### 1- أسباب اقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدياً إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار . . (1) .

(1) إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، ص174-177.

## 2- أسباب اقتصادية خارجية :

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند ارتفاع أسعار قيمة الرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستورة . (1) .

**3- أسباب سياسية :** من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة.

### ثالثاً: أنواع التضخم :

توجد بعض المسميات لأنواع التضخم وهذه الأنواع ترتبط بأسباب وظروف خاصة باقتصاد كل دولة ومثال ذلك :

**1- التضخم الأصيل أو الملازم :** يزيد الطلب الكلي في الدول الفقيرة المتخلفة على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وينعكس أثر ذلك في ارتفاع الأسعار ويسمى ذلك بالتضخم الأصيل أو الملازم . .

**2- التضخم الزاحف :** وهو عندما ترتفع الأسعار بنسبة 1% إلى 2% وهذا الارتفاع البسيط في الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين بما يحفزهم على زيادة استثماراتهم ويعتبر هذا نمواً اقتصادياً بنفس معدل ارتفاع الأسعار فيصبح ذلك تضخماً في الأسعار .

### 3- التضخم المتسارع أو المفرط :

ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما ، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية . (2) .

---

(1) إكرام عبد العزيز، (2002)، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، ص10.

(2) المصدر نفسه، ص11

وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدكم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل .يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية زيادة البطالة : تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، وتتنصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة ، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك . (1)

---

(1) سرمد كوكب الجميل، (2002)، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية، موصل،

## رابعاً : آثار التضخم

للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية و أبرز هذه الآثار هي :

### أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

#### 1- ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشتريين ، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات ، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم . (2)

#### 2- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع :

تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخل الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم .

---

1) حسين علي خريوش، وآخرون، (1999) ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص234

2) خليل إبراهيم الشماع، (1992)، الإدارة المالية، ط4، مطبعة الخلود، بغداد ، ص200

### 3- إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي :

يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار ، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب . (1)

#### ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :

التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

1. إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها :

أ. تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع .

ب. الارتفاع في تكاليف الإنتاج ( زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية ، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج ) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار .

ج. الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم .

(2)

2. ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر .

---

(1) إكرام عبد العزيز، (2002)، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، ص33.

(2) المصدر نفسه، 34



### المبحث الثالث

#### العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

#### أولاً - (أثر سعر الصرف في التضخم):

كانت هناك نقاشات مستمرة في نهاية سبعينات القرن الماضي حول سياسة سعر الصرف المناسبة في البلدان النامية، وقد ركزت تلك النقاشات على درجة التقلبات في سعر الصرف في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، فوجد بعضهم أنه من المحتمل أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف بدورها إلى تحديد الأداء الاقتصادي، لذلك فأن الحكم على طبيعة تقلبات أسعار الصرف المرغوبة، يصبح من الضروري تقييم تأثيرها على نمو الإنتاج وتضخم الأسعار، إذ أن قنوات العرض والطلب هي التي

(Kandil & others, 2007: 466-489) تحدد هذه التأثيرات

فقد يؤدي تخفيض (devaluation) العملة المحلية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة الأولية في سعر السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية، من خلال زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعات المحلية، ويمكن أن يؤدي أيضاً انخفاض سعر الصرف إلى تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية (Guitian، 1976: 66-67) فإن نجاح انخفاض قيمة العملة في تعزيز الميزان التجاري يعتمد إلى حد كبير على تبادل الطلب في الاتجاه والمبلغ المناسبين، وكذلك على قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الطلب الإضافي عن طريق توفير المزيد من السلع، بينما تشير وجهة النظر التقليدية إلى أن انخفاض قيمة العملة يعد أمراً، توسعياً، وتشدد مدرسة الهيكلية الجديدة (new) (structuralism school على بعض التأثيرات الانكماشية، إذا لم يتم الوفاء بشرط مارشال - ليرنر ، فقد يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى انكماش، إذ يشترط مارشال - ليرنر ( Marshall-Lerner أن يؤدي خفض سعر الصرف أو انخفاض قيمته إلى (Ogbonna 2018: 77-84) condition) تحسن الميزان التجاري فقط إذا كان المجموع المطلق لمرونة الطلب على الصادرات والواردات على المدى الطويل أكبر من وحدة، وهناك حجج كثيرة في أدبيات التجارة الدولية حول إذا ما كان تخفيض قيمة العملة النظام الصرف الثابت أو الاستهلاك النظام أسعار الصرف العائم للعملة المحلية سيحسن الميزان التجاري وأن تدفقات

السلع تستجيب لهذا التأثير الذي يستغرق وقتاً طويلاً، مما أدى ذلك إلى ظهور مفهوم التأثير ( J-Curve ) ، وهي الظاهرة التي يكون فيها الميزان التجاري لبلد ما بالمقام الأول، في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية أو انخفاض قيمتها، قبل انتعاشها إلى مستوى أعلى من المستوى الذي بدأت منه.

إذ تنص النظرية الاقتصادية على أن انخفاض أسعار الصرف الاسمية سيؤثر على الميزان التجاري للبلد في ثلاثة أبعاد على النحو الآتي:

1- البعد الأول: هو الانخفاض في حجم الاستيراد الناتج عن الزيادة في سعر الواردات نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية.

2- البعد الثاني: تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل سعر الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات.

3- البعد الثالث: هو انخفاض إجمالي إيرادات الصادرات في المدى القصير بسبب انخفاض أسعار الصادرات.

ولا يزال التأثير الإجمالي لخفض قيمة العملة على الميزان التجاري غير مؤكد، إذ لا يمكن تحديده إلا من خلال الأحجام النسبية لكل من هذه التأثيرات الثلاثة، مما يعني أن المرونة السعرية للصادرات والواردات فيما يتعلق بتغير سعر الصرف هي التي ستحدد التأثير النهائي لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري.

ثانياً - آليات انتقال تأثير أسعار الصرف في التضخم)

إن آلية انتقال تأثير أسعار الصرف على التضخم تكون من خلال النمو الاقتصادي، وتتمثل بأن سعر الصرف يؤثر بشكل غير مباشر في التضخم، ويأتي هذا التأثير من خلال قنوات صافي الصادرات وميزان المدفوعات وأسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ذلك يؤثر سعر الصرف بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال قنوات رؤوس الأموال والطلب الكلي والنقود، ويمكن تعميم قنوات نقل تأثير سعر الصرف في التضخم والنمو الاقتصادي وفقاً للمخطط (1) (3 & Tung

others, 2020: 105):

هناك ثلاث قنوات تنقل لتأثير أسعار الصرف في التضخم ( Tung &

others, 2020: 1053):

1- آلية انتقال تأثير سعر الصرف في التضخم من خلال صافي الصادرات: عندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، تزداد الصادرات بينما تنخفض قيمة الواردات، مما يساهم في ارتفاع صافي الصادرات (NX) وقد يتحسن الميزان التجاري، نظراً لأن صافي الصادرات صافي التجارة الخارجية هو أحد مكونات الطلب الكلي (AD) ، فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى انتقال منحنى (AD) إلى أعلى اليمين في نموذج الطلب الكلي - العرض الكلي AD- (AS)، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار و حدوث التضخم.

2- آلية انتقال تأثير سعر الصرف في التضخم من خلال ميزان المدفوعات: عندما يرتفع سعر الصرف سيزداد صافي الصادرات، مما يؤدي إلى تحسن في وضع الميزان التجاري، ويتحرك منحنى (IS) إلى اليمين في نموذج IS-LM) ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي، وفي

---

منحنى IS يمثل خط الادخار والاستثمار في سوق السلع والخدمات، إذ أن (I) تمثل الاستثمار و (S) تمثل الادخار، وعندما يتحرك هذا منحنى نحو اليمين هذا يعني هناك ان زيادة في أحد العوامل المسببة له ومنها زيادة صافي الصادرات. الواردات لنقل المنحني إلى أعلى اليمين.

\* منحنى LM: يمثل عرض النقد والطلب على النقود في سوق النقود، إذ أن (M) تمثل عرض النقد و (L) الطلب النقدي. نموذج IS LM : هو نموذج اقتصادي ويسمى بنموذج هيكس - هانسن والذي يوضح

التوازن الاقتصادي الكلي في سوقي السلع والنقود، إذ يتساوى الادخار والاستثمار في السوق السلعي  
السوق الحقيقي)، ويتساوى عرض النقد والطلب على النقود في سوق النقود.

المدى القصير تؤدي زيادة تدفقات العملات الأجنبية إلى السوق المحلية إلى تحسن في ميزان المدفوعات، وهناك احتمالان يمكن أن يحدثا في هذه الحالة:

ا- الاحتمال الأول : يجب على البنك المركزي توفير مبلغ إضافي من العملة المحلية (زيادة عرض النقد) لاستيعاب كل التدفقات من العملات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف لأن ارتفاع عرض النقود يؤدي إلى الضغط على زيادة التضخم.

ب- الاحتمال الثاني : في حال لم يكن البنك المركزي هدفه الحفاظ على استقرار العملة المحلية، يبقى هناك قدر متزايد من العملات الأجنبية في الاقتصاد بالنسبة للاقتصادات المرتفعة الدوارة"، تبقى إجمالي وسائل الدفع للاقتصاد تزداد إجمالي وسائل الدفع يساوي إجمالي أدوات الدفع المحلية وإجمالي وسائل الدفع بالعملية الأجنبية) ويؤدي إلى خلق الضغط على الأسعار مما يولد ارتفاع في معدلات التضخم.

3- تأثير أسعار الصرف على التضخم من خلال قناة الاستيرادات يمكن أن تكون السلع المستوردة مدخلات للإنتاج المحلي أو سلع استهلاكية، إذا تم استيرادها لأغراض الإنتاج المحلي، فعندما يرتفع سعر الصرف يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة المدخلات ويتحرك خط العرض الكلي (AS) صعوداً إلى اليسار، مما يتسبب في ضغوط تضخمية، أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية المستوردة فيؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملية المحلية، وبالتالي رفع أسعار كافة السلع الاستهلاكية، مما يتسبب في ضغوط تضخمية.

ثالثاً - تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

لم يعد دور سعر الصرف في إطار السياسة النقدية في الاقتصادات النامية قضية جديدة، لكنه ما زال موضوعاً ساخناً للمناقشات في أعقاب فترات الأزمات وتحول عدد من الاقتصادات النامية من أنظمة أسعار الصرف الثابتة إلى أنظمة أسعار الصرف المرنة واستهداف التضخم، إذ لا يمكن تجاهل دور سعر الصرف في إطار السياسة النقدية في تلك الأسواق، ويتميز تحليل العلاقة بين سعر الصرف والسياسة النقدية في الاقتصادات النامية دائماً بسلوك الخوف من التعويم (Fear of flotation)، ويمكن تفسير السبب الرئيس الذي يجعل الاقتصادات النامية تخشى تعويم عملاتها من

---

الدوارة: تعني توقف استخدام الدولة للعملة المحلية الخاصة بها بسبب فقدان وظائفها الأساسية كوسيط للتبادل وأداة مخزن للقيمة، واللجوء إلى استخدام العملة الأجنبية كالدولار الأمريكي أو الين الياباني أو أي عملة قابلة للتحويل من أجل مواجهة التضخم المفرط (الجامع) الذي تعاني منه الدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار العملة الوطنية وكذلك تستخدم النقود كأداة لتحقيق أرباح مقدرة نتيجة للارتفاع المتوقع في سعر الدولار أمام العملة المحلية.

خلال دورة الالتزامات liability dollarization، أي تصنيف ودائع النظام المصرفي والإقراض بعملة غير العملة المحلية وحسب هذا التفسير فإن ديون الاقتصادات النامية مقومة بالدولار الأمريكي أو العملات الأجنبية، لذلك ستكون عرضة للتقلبات الكبيرة في سعر الصرف وأثراً سلبية على استقرار

ميزانيتها العمومية ( Sek, 2012: 1571-1583 )

لذلك تحجم هذه الاقتصادات عن تعويم سعر الصرف بحرية عندما تزداد الديون المقومة بالخارج، وبصرف النظر عن هذه الحجة، ترتبط العلاقة بين سعر الصرف وإطار السياسة النقدية ارتباطاً وثيقاً بنظرية (استحالة الثالوث المقدس "Impossibility of the Holy Trinity" ووفقاً لهذه النظرية لا يمكن أن يتعايش حرية انتقال رأس المال واستقلال السياسة النقدية مع نظام سعر الصرف الثابت، فتعتقد هذه النظرية أن تدخل صانعي السياسة في تحركات أسعار الصرف قد يولد خطرين هما: الأول هو خطر تحويل سعر الصرف إلى نقطة ارتكاز اسمية تتولى هدف التضخم، والثاني هي المخاطر التي قد يعتمد فيها تقلب سعر الصرف على طبيعة الصدمات، ومن ناحية أخرى ترى أن استهداف

سعر الصرف في ظل نظام استهداف التضخم قد يتسبب بفقدان المصادقية في السياسة النقدية.

هذا ويمكن فحص العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف والسياسة النقدية المستهدفة للتضخم في

ثلاث قضايا رئيسية وهي:

1- تمرير سعر الصرف ودور سعر الصرف كمتص للصدمات.

2- تقلب سعر الصرف واستهداف التضخم.

3- وظيفة سعر الصرف ورد فعل السياسة الاقتصادية.

يُعرف تمرير سعر الصرف (Exchange rate pass-through) على أنه النسبة المئوية للتغير في الأسعار المحلية أو المستوردة نتيجة التغير بنسبة واحده في سعر الصرف بين عملة المستورد وعملة المصدر ، يقال إن التمرير قد اكتمل إذا انعكس تأثير الاستهلاك بالكامل في أسعار الاستيراد، أما إذا انعكس جزء من الاستهلاك في أسعار الاستيراد، فسيتم وصف التمرير بأنه جزئي أو غير كامل استناداً إلى مفهوم تمرير سعر الصرف، ويرى البعض أن نظام استهداف التضخم (targeting Inflation) يؤدي إلى انخفاض التمريرات بسبب الالتزام القوي بتحقيق استقرار الأسعار،

لان انخفاض معدل الصرف يعمل على تحفيز الدافع التضخمي المنخفض بدوره ( G.A.Calvo &

C.M Reinhart, 2002: 408).

نظرية استحالة الثالوث المقدس : هي السياسة النقدية المستقلة لا تتعايش مع نظام أسعار الصرف الثابتة.

## الفصل الثاني

### تحليل التطورات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٥ - ٢٠٢٢

#### المبحث الأول : الاقتصاد العراقي سمات وخصائص

الهيكل الاقتصادي بأنه النمط الذي يركز عليه الاقتصاد ، حيث إن أي اقتصاد يقوم على مجموعه من النسب والعلاقات التي تمثل الشكل النهائي لخصائص وسمات هذا الاقتصاد ومدى تقدمه، ويرى والاس بيترسون (١٩٦٨) إن الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وعلى توزيع الأيدي العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها

ويحصل تغيير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغيير على الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي أو عندما يطرأ تغيير في التوزيع النسبي للأيدي العاملة في تلك القطاعات ، إذ يعد الهيكل الاقتصادي المؤشر أو الدليل على المساهمة النسبية للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وهناك شبه اتفاق على إن التكيف الاقتصادي هو برنامج لتعديل مسار الاقتصاد بهدف الحد من الإختلالات الداخلية والخارجية أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال التعديلات في السياسات

الاقتصادية (١).

ويرى بعض الاقتصاديين إن التكيف يتضمن جانبين إحداهما التعديلات الهيكلية والثاني التثبيت الاقتصادي أي إن التعديلات الهيكلية تعمل بداية على تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية " أي الاستخدام الكفوء للموارد" ، أما سياسة التثبيت فإنها ترمي إلى معالجة الإختلالات في

الاقتصادات الكلية من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية وأسعار صرف

مرنه وتحويل الاستثمار نحو الإنتاج الذي يؤدي إلى توفير نقد أجنبي (٢).

(١)

عبد الشكور حسين ، المدخل لعلم الاقتصاد، دار افاق ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٥٤.

المصدر نفسه، ص ٥٥

(٢) تميز الاقتصاد العراقي كونه ينتمي الى مجموعة الاقتصاديات النفطية التي تستأثر

الصناعات الاستراتيجية وخاصة النفط بالنسبة العظمى من دخلها القومي فطوال مدة الثمانينات

اذ تباطأ الانتاج في معظم المنشآت الاقتصادية نتيجة لقلّة القوى العاملة وعدم كفاية النقد الاجنبي لاستيراد السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لمعظم القطاعات الاقتصادية وبخاصة الصناعة التحويلية التي حققت معدلات نمو سالبة (٥) والذي يعد اكثر حساسية واقوى ارتباط من القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى بمستلزمات الانتاج المستوردة. (١)

اما فترة الحصار الاقتصادي فقد انخفضت قيمة ناتج القطاعات السلعية ، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي والذي يعكس تدهوراً مستمراً في الانتاج الحقيقي بسبب النقص الكبير في المواد الأولية والوسيطة ونصف المصنعة وقطع

الغيار التي تحتاجها المؤسسات الانتاجية والخدمية لادارة انتاجها وعليه فان معظم المشاريع المقامة موجهة لاشباع الطلب المحلي في اطار سياسة التعويض عن الاستيرادات ولم تدخل الاسواق الخارجية في حساباتها الا في حدود ضيقة ، و اعتمدت الدولة في سياساتها على توفير الدعم والحماية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي نشوء صناعات ذات كفاءة اقتصادية واطنة تتسم بضعف قدراتها التنافسية محلياً ودولياً ، فضلا عن ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية خاصة بعملية الانتاج حيث انخفاض نسبة المكون المحلي فيها مقارنة بالمستورد الاجنبي تأسيساً لما تقدم نجد ان هيمنة القطاع الحكومي على جميع مرافق الحياة وقصور القطاعات الاقتصادية غير النفطية ترافق مع سياسات الاقتصاد المركزي الموجهه فانبثقت جميع السياسات والتشريعات الاقتصادية من فلسفة مفادها قيادة القطاع العام والدولة للنشاط (٢) وعزز هذه الفلسفة هيمنة ايرادات النفط على

الاقتصاد مما ولد

---

(١) ثائر كريم / نحو تنظير واقعي للبنية الاقتصادية العراقية ، ص ١٠٠

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٢.



القناعة بان العراق ليس بحاجة ماسة الى النشاط الخاص والى الاستثمارات الاجنبية والانفتاح

حيث سادت فكرة كفاية موارد النفط لتحقيق النمو والازدهار وساد الاعتقاد بان دور القطاع

الخاص محل شك كبير وهو ثانوي ويجب ان يخضع الى سبل من الضوابط الادارية للدولة وظل القطاع الخاص حبيس هذه البيئة والسياسات الاقتصادية المتناقضة فكان نموه مشوهاً واقتصر دوره على مهام ثانوية ومما زاد من الامر تعقيد ظهور موجة جديدة من هجرة رأس المال البشري ورؤوس الاموال الى الخارج بسبب سوء الأوضاع الامنية وعدم استقرار او توفر بيئة اقتصادية واضحة لتحفيز رأس المال على الاستثمار بحيث اخذت تعاني اغلب هذه المنشآت من تآكل وحداتها ومكائنها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتحديث فضلاً عن عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وغياب الدعم المالي والتكنولوجي وبسبب سياسة الانفتاح التجاري غير المدروس او المبرمج واغراق السوق بالسلع الرخيصة فنجد من الصعوبة بمكان معاودة الانتاج تحت ظروف المنافسة التجارية اللامتكافئة بسبب ارتفاع كلف الانتاج وتفشي البطالة المقنعة وانخفاض القدرة على المنافسة

محلياً او دولياً . (١)

والسؤال الذي يطرح نفسه هل يمتلك العراق المقومات التي تشجع الاستثمارات

الاجنبية وهل هنالك محددات ومخاطر ؟

أبتدأ نقول ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة ستكون ذات اثار سلبية على الاقتصاد العراقي

للاسباب الآتية:

1. ان جزء منها لا يمثل استثمارات بالمفهوم الاقتصادي اي لا تؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية اذا ما كانت تمثل عملية شراء شركات الدولة ضمن ما يسمى بالخصخصة لان هذه العملية تعني فقط نقل ملكية الشركة من ملكية وطنية الى ملكية

للجانب . (٢)

---

(١) خطاب صكار العاني ، الموارد الاقتصادية في العراق " ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٩ .

(٢) ثائر كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

2. ان جزء من هذه الاستثمارات لا تتضمن تدفقا جديدا في صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة

وانما تمثل اعادة تقويم لاصول فروع الشركات الدولية الموجودة في الدول المتسلمة لهذه

الاستثمارات فاذا زادت فيه قيمة هذه الاصول تم احتسابها من منظور الشركة الدولية الأم لاستثمار جديد في العراق....

3. توجيه بعض الاستثمارات نحو صناعات غير صديقة للبيئة مستفيدة من انخفاض اسعار

النفط كون العراق بلد نفطي. (١)

4. قيام صناعات قد لا تخدم السوق العراقية و الاقتصاد العراقي لانها قد تتعارض مع توجهات الشركات المتعددة الجنسية.

وبالرغم من ذلك هناك مجموعة من المقومات التي تشجع الاستثمارات الاجنبية منها:

1. طبيعة السوق العراقية

يمكن اعتبار ان السوق العراقية مشجعة لجذب الاستثمارات الاجنبية وما فيها من القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات ونمو الاقتصاد العراقي بالاضافة الى سعة السوق وقابلية استبدال المستورد من السلع بالمنتج المحلي من قبل الشركات.

2. القوى العاملة يمتلك العراق قوة عاملة عاطلة عن العمل وتمتلك من المهارات والكفاءات

والخبرات ما يؤهلها للعمل لدى الشركات الاجنبية وباجور منخفضة مقارنة باليد العاملة الوافدة

من الخارج ، وخير مثال احدى شركات الهاتف النقال تعطي المهندس المصري من ( ٨٠٠ -

١٠٠٠) دولار شهريا عدى السكن ، بينما يتقاضى المهندس العراقي من ( ٣٠٠ - ٤٠٠) دولار

شهريا. (٢)

3. النفاذ الى الاسواق بالامكان الاستفادة هنا من مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات التجارية

المعقودة بين العراق والدول العربية من النفاذ الى اسواق الدول الأخرى. ٤. مصادر الطاقة ان

العراق بلد نفطي وبيع النفط ومشتقاته بأسعار منخفضة جدا

---

(١) خطاب صكار ، المصدر السابق ، ص 9

(٢) مكي محمد ردام ، الاقتصاد العراقي الى اين ط١، ج ١، دار الصادق ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٥ ،

مما يعني انخفاض تكاليف الإنتاج وبتالي زيادة الأرباح بالنسبة للشركات سواء كان

النفط مادة أولية في الصناعة او في الاستخدامات الأخرى للطاقة. (١)

ان النقاط الانفة الذكر وعلى الرغم من اهميتها في جذب الاستثمارات الا انها لم يكن لها اي اثر ايجابي بسبب كون البيئة العراقية طاردة والاهم من ذلك هو ان رؤوس الاموال

العراقية اخذت طريقها الى الخارج بسبب ما يأتي:

أ - انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني.

ب - انكشاف السوق العراقية.

ت - تدمير البني التحتية.

ث - انعدام الخدمات.

ج - الفساد الإداري.

ح - الخوف من المستقبل.

خ - الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

نستنتج مما تقدم ان هناك ضرورة ملحة لاعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات التي من شأنها إصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة للاستثمار ومنها:

ج - اعادة النظر بالتشريعات التي كانت قائمة قبل الاحتلال مع إلغاء قانون (بر يمر)

للاستثمار وتشريع قوانين استثمارية جديدة تشجع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية

على ان تضمن حالة طمأنة المستثمر من جهة والمحافظة على الجوانب الوطنية

والاقتصادية من جهة أخرى للاستثمار وتشريع قوانين استثمارية جديدة تشجع

الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية على ان تضمن حالة طمأنة المستثمر من جهة

والمحافظة على الجوانب الوطنية والاقتصادية من جهة أخرى.

ح - تحقيق حالة الاستقرار السياسي والأمني. (٢)

---

(١) مكي محمد ردام ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٩.

خ - وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة المقبلة.

د - استقرار اقتصادي مع تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ذ - وضوح السياسة النقدية واستقرارها سعر صرف العملة ، الديون الخارجية وموضوع التعويضات).

ر - وضوح السياسة المالية الضرائب ( مع اصلاح النظام المصرفي.

ز - ضرورة قيام الدولة بتوظيف إمكانيتها المالية والفنية والسياسية والإدارية والتكنولوجية والعلمية من أجل إعادة الخدمات وتحسينها ، الكهرباء ، الماء ، المواصلات ، الطرق

والاتصالات ... (١)

س - اعتماد الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية لتوجيه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في فروع الاقتصاد العراقي وفقا للضرورات الاقتصادية والوطنية.

ش - ضرورة إصلاح الجهاز الإداري للدولة والذي يعاني من فساد وبالشكل الذي يضمن تشريعات جديدة من شأنها القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار سواء للقطاع العام او الخاص.

ص - توضيح الأطر القانونية لعمل القطاع الخاص وبما يعزز دوره في النشاط الاقتصادي.

ض - قيام الدولة بإجراء مسح شامل للموارد الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو

القطاعات الاقتصادية والفروع التي تخدم الاقتصاد القومي.

ط - ضرورة قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعملية الاستثمارات في فروع الاقتصاد

القومي لاذكاء روح المنافسة مع القطاع الخاص. (٢)

---

(١) خطاب الصكار ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(٢) مكي محمد ردام ، المصدر السابق ، ص ٤٥.

## المبحث الثاني

### - تحليل وتطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020):

#### 1- تطور سعر الصرف في العراق خلال المدة (2003 – 2009)

تشير بيانات الجدول (1) ومن خلال متابعة اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي نلاحظ وجود تحسن تدريجي في قيمة الدينار العراقي لاسيما بعد البدء بعمليات مزاد العملة (نافذة بيع وشراء الدولار)، إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي ما يقارب (1936) دينار / دولار في عام (2003) أي قبل البدء بعمليات نافذة العملة، وبعد القيام بتنفيذ أسلوب النافذة بيع وشراء الدولار)، سجل سعر الصرف الموازي ما يقارب (1453) دينار / دولار في العام (2004) بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب معدلات التضخم والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وبما يحقق التوازن الحقيقي بين عوامل العرض والطلب على الدولار، لكنه انخفض في عامي (2005-2006) ليبلغ (1475) (1472) دينار / دولار أمريكي ليحقق معدلات نمو سنوي موجبة قدرها (1.3% - 0.2%) للعامين المذكورين على الترتيب، وجاء هذا التراجع في سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى تدهور الوضع الأمني واغلاق الحدود مع الدول المجاورة، وانتشار الشائعات حول نفاذ كمية الدولار لدى البنك المركزي الأمر الذي دعا المصارف وزبائنهم إلى طلب كميات كبيرة من الدولار في المزاد فضلاً عن زيادة حالات السفر والهجرة إلى الخارج كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على الدولار ومن ثم على المزاد البنك المركزي (2005) (10) ، وفي المدة (2007) - (2009) يلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي قد شهد تحسناً ملحوظاً مقارنة بالأعوام السابقة 2008، 2007) ليصل إلى (1267) (1203) (1182) دينار لكل دولار أمريكي للأعوام (2009) على التوالي محققاً معدلات نمو سنوي سالبة قدرها (14.1%، 5.1%، 1.7%) للأعوام المذكورة على الترتيب، ويمكن تفسير هذا التحسن في المعدلات إلى دعم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي من الدولار عبر تخفيض ديون العراق من نحو (500-600) مليار دولار إلى نحو (120) مليار فضلاً عن المزايدات التي قام بها البنك المركزي العراقي بهدف السيطرة التامة على تحركات الصرف الأجنبي لتقوية ودعم سعر صرف الدينار تجاه الدولار والتقليل من حدة الضغوط التضخمية

## 2-تطور سعر الصرف في العراق خلال المدة(2010\_2014)

في حين انخفض إلى (1186) دينار / دولار في عام (2010) لاستمرار البنك المركزي بالحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والمحافظة على القيمة الخارجية للدينار العراقي، أما في عام (2011) فقد حافظ على استقرار

سعر الصرف الرسمي (1170) دينار / دولار، في حين انخفض سعر الصرف الموازي إلى (1196) دينار / دولار في السوق بسبب تواصل البنك العمل بالمزاد، وكذلك في عام (2012) قام البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار / دولار وذلك للمحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر الصرف التوازني مما ينعكس ايجابياً على المستوى العام للأسعار، أما سعر الصرف الموازي فقد أنخفض إلى (1233) دينار / دولار بسبب تأزم الظروف (الإقليمية وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة البنك المركزي، 2012: 26

وفي عام (2013) تمكن البنك المركزي من الحفاظ على استقرار سعر الصرف الرسمي (1166) دينار / دولار أمريكي، فيما سجل ارتفاعاً في سعر الصرف الموازي ليبلغ (1232) دينار / دولار بسبب زيادة الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي نقداً وحوالة خلال هذا العام إلى (53.2) مليار دولار وبمعدل يومي بلغ تقريباً (188.8) مليون دولار منها (41) مليار دولار بيعت كحوالة أي بنسبة (77%) و (12.2) مليار دولار بيعت نقداً البنك المركزي 2013 (26)، وفي عام (2014) حافظ البنك المركزي على استقرار سعر الصرف الرسمي (1166)، أما الموازي فقد ارتفع إلى (1214) دينار لكل دولار بعد إن كان (1232) دينار/ دولار في عام (2013) محققاً معدل نمو سنوي سالب قدره (1.5%) وجاء هذا التحسن في سعر الصرف إلى زيادة الاحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي المتأتية أساساً من تنفيذ العوائد النفطية للحكومة التي تمثل المصدر للعملة الاجنبية

## 3-تطور سعر الصرف في العراق خلال المدة (2015 – 2019 )

وفي الأعوام (2015) - 2019 تم تعديل سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية إلى (1190) دينار/ دولار نقداً، في حين انخفض الموازي إلى (1247) دينار / دولار في السوق المحلية لكل دولار بسبب عوامل الطلب الناتج عن التوقع (المضاربة) وجعل الأسعار متقاربة بين الرسمي ومثيله السوقي، أما سعر الصرف في السوق المحلية الموازي) قد شهد تحسناً ملحوظاً خلال الأعوام (2016) - 1.3 ، 2.2% (2019) ليبلغ (1275)، 1209 1258 (1196) وبمعدلات نمو سنوية (3.9 -1.1-) وأستمر البنك المركزي بتتويع استثماراته لاسيما الخارجية منها لدعم واستقرار سعر الصرف واستمر عمل السياسة النقدية خلال هذا العام ضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي من خلال مختلف الأدوات كحوالات

الخبزارة والسندات، وهذا مؤشر على نجاح السباسة النقديفة خلال هذا العام في تحقيق الاستقرار في سعر  
الصرف للدينار العراقي

حافظ البنك المركزي في عام (2020) على استقرار سعر الصرف الرسمي في نافذة بيع العملة الأجنبية البالغ (1190) دينار / دولار بالمقابل قام بتخفيض سعر الصرف الموازي (1395) دينار / دولار أمريكي، بسبب عوامل الطلب الناتج عن التوقع (المضاربة)، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازي)، وكذلك قرار البنك المركزي العراقي حول رفع سعر الدولار الأمريكي وتخفيض قيمة العملة المحلية جاء كخطوة استباقية حرصاً من البنك على تفادي استنزاف احتياطياته الأجنبية ولمساعدة الحكومة على تأمين رواتب الموظفين في الدوائر الحكومية، وأكد البنك المركزي العراقي بقراره حول رفع الدولار بالمصارف وشركات الصيرفة بهدف تعويض التراجع (الانخفاض في الإيرادات النفطية

الناجم عن تدهور أسعار النفط الخام في السوق العالمية



الجدول(1)تطور سعر الصرف الموازي في الاقتصاد العراقي للمده(2003-2020)  
(دينار/دولار)

السنوات	سعر الصرف الموازي(1)	معدل تغير سعر الصرف الموازي%(2)
2003	1936	-
2004	1453	-24.9
2005	1472	1.3
2006	1475	0.2
2007	1267	-14.1
2008	1203	-5.1
2009	1182	-1.7
2010	1186	0.3
2011	1196	0.8
2012	1233	0.1
2013	1232	-0.1
2014	1214	-1.5
2015	1247	2.7
2016	1275	2.2
2017	1258	-1.3
2018	1209	-3.9
2019	1196	-1.1
2020	1395	16.6

-العمود (1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للحصاء والابحاث النشرة السنوية للسنوات (2003-2019)

-العمود (2) تم احتساب معدل تغير النمو السنوي وفق المعادله الاتية:  $Y = \frac{y_t - y_o}{y_o} \times 100$

Yt:السنة ل الحالية

Yo:السنة السابقة

-تم اعداد بيانات (2020) من قبل الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الدولي

## المبحث الثالث

### اولا : تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - 2020

#### 1-تطور معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2003-2007)

تشير بيانات الجدول (4) إن معدلات التضخم كانت متذبذبة خلال مدة التضخم بالعراق، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (28.7) في عام (2003) الى (36.4) في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.8%) ثم واصل معدل التضخم الارتفاع خلال العامين اللاحقين لعام (2004) ليصل إلى (37.1% ، 53.1%) للعامين (2005 - 2006) على الترتيب وكان ذلك حصيلة عدة عوامل يأتي في مقدمتها قيام الحكومة بتطبيق ما يلزم من سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال رفع الدعم عن بعض السلع الداخلة في البطاقة التموينية، فضلاً عن ارتفاع الاسعار التجارية للمشتقات النفطية وما يرتبط لها من ارتفاع أجور النقل إلى جانب اتساع نطاق النفقات العامة لاسيما الجارية منها ذات الطابع الاستهلاكي الذي استهدفت تحسين المستوى المعاشي للمواطن العراقي مما أدى خلق تياراً ضخماً من الطلب الكلي الذي ازداد بفعل مضاعف الموازنة الإتفاقية أما قصور القطاعات الانتاجية لتلبية الطلب المتزايد، أما في عام (2007) فقد سجل انخفاضاً بلغ نحو (30.9%) بسبب نجاح السياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي العراقي التي أوضحت حركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار وبشكل تدريجي بواسطة الاستخدام الأمثل من البنك لإدارته النقدية

المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة البنك المركزي، (2007: 9-10).

#### 2-تطور معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2008-2013)

استمر الانخفاض في معدلات التضخم خلال المدة (2008 - 2010) إذ بلغ معدل التضخم السنوي (12.7%)، (8.3)، (2.5) على التوالي ومعدل التضخم الأساس (11.7) (7.1) ، (3.1) على التوالي، وبعدها ارتفع الرقم القياسي إلى (132.1) في عام (2011) وسجل معه ارتفاعاً في معدل التضخم السنوي بلغ (5.6%) و كان معدل التضخم الأساس (6.5%) بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة المنح ونفقات الرعاية الاجتماعية وفتح التعيينات في بعض الوزارات الحكومية، إضافة إلى ارتفاع أغلب الفقرات المكونة للرقم القياسي الأسعار المستهلك والتي يمكن الحصول عليها من خلال الاستيراد ونتيجة لكون أسعارها مرتفعة

وبذلك تنتقل عدوى التضخم من الخارج إلى الداخل (التضخم المستورد)

ثم ارتفع الرقم القياسي إلى (1401) في عام (2012) وبلغ معدل التضخم السنوي (61%) ومعدل التضخم الأساس (5.6%)، ثم ارتفع الرقم القياسي للأسعار إلى (142.7) في م (2013) لكنه سجل انخفاضاً في معدل التضخم السنوي بلغ (1.9%) وأيضاً بلغ معدل تسام الأساس (2.4%) وأتسم هذا العام بعدم وجود

ضغوط تضخمية مفرطة، إذ كانت معدلات التضخم في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية تحت السيطرة بوجه عام، سبب ما أظهرته السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي خلال هذا العام وقدرتها التمكينية على احتواء التضخم، إذ تشير مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عموم العراق لهذا العام إلى تراجع معدلات نمو أغلب المجاميع السلعية، إذ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي قابلها طاقة استيرادية مرنة خفضت من الضغط على الأسعار فضلاً عن الدعم (الحكومي لبعض مفردات البطاقة التموينية (البنك المركزي، 2013: 66)

### 3-تطور معدلات التضخم في العراق خلال للمدة (2014-2019)

استمر الرقم القياسي للأسعار بالارتفاع إلى (145.9) في عام (2014) في حين سجل معدل التضخم السنوي ما نسبته (2.2%) مقابل (1.9%) لعام (2013) وبلغ معدل التضخم الأساس (1.6%) بسبب مساهمة العوامل الدولية والداخلية في تحقيق معدلات تضخم مقبولة ضمن إطار يمكن السيطرة عليه منها استمرار تراجع تضخم أسعار الغذاء عالمياً لأغلب السلع بسبب هبوط أسعار النفط منذ النصف الثاني من هذا العام البنك المركزي، 2014 (79) وفي عام (2015) وبالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية والظروف الأمنية التي عصفت بالعراق خلال هذا العام من مواجهة التنظيم الإرهابي وما لاحقها من انخفاض في أسعار النفط العالمية وتراجع إيرادات الموازنة العامة فقد حافظ الرقم القياسي لأسعار المستهلك على استقراره ليبلغ (148) في حين سجل معدل التضخم السنوي انخفاضاً بلغ (1.4%) مقابل (2.2%) لعام (2014) نتيجة مساهمة مجموعة من العوامل على الصعيد الدولي والداخلي في مجابهة الاتجاهات التصاعدية للتضخم منها الانخفاض العالمي لأسعار السلع الضرورية، لاسيما أسعار السلع الغذائية التي تراجعت بنسبة (19%) وبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم

وفرة المعروف (FAO: food and Agriculture organization) وذلك على غرار ،

الإنتاجي وانخفاض الطلب العالمي وارتفاع سعر الدولار البنك المركزي، 2015 (81) بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى (148.5) في عام (2016) وانخفض معدل التضخم السنوي إلى (0.3%) ومعدل التضخم الأساس أيضاً إلى (1.5%) بسبب دور السياسة النقدية تلك المركزي التي اتبعها وما حققته في ظل الوضع الراهن المتمثل بحالة الركود بالحفاظ

على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمراره في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية (البنك المركزي، 2016:67)

أما في عام (2017) فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (148.7) وانخفض معدل التضخم السنوي إلى (0.1%) وكذلك التضخم الأساس إلى (0.6%) ويعود ذلك لاستمرار نجاح أدوات السياسات المالية والنقدية لمعالجة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى للأسعار وفي عام (2018) سجل الرقم القياسي للأسعار ارتفاعاً بلغ (149.3)، في حين سجل معدل التضخم السنوي (0.4%) ومعدل التضخم الأساس (0.2%) استمراراً بنجاح السياسات المالية بالحد من الإنفاق الاستهلاكي وإيقاف التعيينات والتخصيصات المالية من الموازنة العامة. ثم بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (149.2) في عام (2019) وسجل معدل التضخم السنوي انخفاضاً سالباً بلغ (0.1) ومعه معدل التضخم الأساس (0.1-%) بسبب احتواء البنك المركزي السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على استقرار سعر الصرف للدينار العراقي.

#### 4-تطور معدلات في العراق خلال العام (2020)

يلاحظ هناك ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (153.9) وكذلك معدل التضخم السنوي (3.2%) ومعدل التضخم الأساس (0.5%) لهذا العام بسبب انخفاض سعر صرف الدينار إلى (1395) دينار مقابل الدولار أمريكي مما أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع

هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتعد وكالة لها والرائدة في مجال الأمن الغذائي، : FAO وهي مجموعة متنوعة واسعة من المطبوعات والمنتجات الغذائية ذات الصلة بلغات مختلفة وتشمل الموضوعات في هذا المجال الأغذية والتغذية و الموارد الطبيعية والنظم الزراعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الاستهلاكية وخاصة ارتفاع أسعار مواد البناء، مما أدى إلى حالة من الركود في الأسواق المحلية، ودفع المواطنين إلى شراء احتياجاتهم الضرورية خوفاً من تأثرها بسعر الصرف مما أدى إلى ارتفاع هذه السلع بأكثر من (20%)، كما إن السوق العراقية تتأثر بارتفاع سعر الدولار بسبب جشع بعض التجار الذي يستفيدون من الأزمات بقصد رفع أسعار السلع مستغلين غياب تدخل الدولة والجهات الرقابية على السوق.

## جدول (2) تطور معدلات التضخم في العراق لمدته (2003-2020)

السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك (1100)(2007)(1)	معدل التضخم السنوي % (2)	معدل تضخم الاساس % (3)
2003	28.7	33.5	18
2004	36.4	26.8	39
2005	49.9	37.1	30.8
2006	76.4	53.1	31.7
2007	100	30.9	19.3
2008	112.7	12.7	11.7
2009	122.1	8.3	7.1
2010	125.1	2.5	3.1
2011	132.1	5.6	6.5
2012	140.1	6.1	5.6
2013	142.7	1.9	2.4
2014	145.9	2.2	1.6
2015	148	1.4	1.7
2016	148.5	0.3	1.5
2017	148.7	0.1	0.6
2018	149.3	0.4	0.2
2019	149.2	-0.1	-0.1
2020	135.9	3.2	0.5

-المصدر::

-العمود(1-3) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للحصاء والابحاث النشرة السنوية للسنوات (2003-2019)

-العمود(2) من اعداد الباحثة من خلال الاعتماد ع المعادلة الاتية

$$= \frac{\text{سنة الحالية} - \text{سنة السابقيه}}{\text{سنة السابقيه}} \times 100 = \text{معدل التضخم السنوي يساوي}$$

-تم اعدادات البيانات 2020 من قبل الباحثة اعتماد على تقارير السنوية للبنك الدولي

## الفصل الثالث

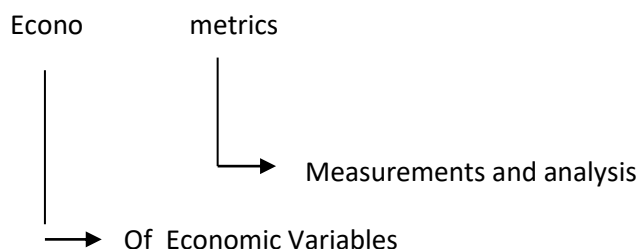
### الجانب القياسي

#### اثر تغيرات سعر الصرف في معدلات التضخم للاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020

توطئة:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد ويهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية Economic Variables ويهدف بذلك الى تفسير أو توضيح الظاهرة الاقتصادية. ويعتمد كذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في توقع Expectation الظاهرة الاقتصادية. أي أن الاقتصاد القياسي هو " قياس وتحليل العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية مستخدماً الأساليب الرياضية والإحصائية لاختبار تلك النظرية من جهة أو لوضع السياسات أو لاتخاذ القرارات المستقبلية من جهة أخرى " .

وكلمة Econometrics يمكن النظر إليها بالشكل التالي:-



### التحليل القياسي

تحتوي النظرية الاقتصادية كغيرها من النظريات على ثلاثة مجموعات من العناصر :-

الأولى - حقائق علمية أو فروض تلعب دور الكميات متغيرة القيمة ( المجاهيل ) و يفترض أنها معطاة من خارج النطاق التحليلي .

الثانية - متغيرات تحدد كميتها النظريات .

الثالثة - افتراضات سلوكية تعرف مجموعة العمليات التي توصلنا لتقدير قيمة المتغيرات .

كما أن تحقق الافتراضات السلوكية مرهون بتوفر الحقائق العلمية ، هنا تكون مهمة التحليل الاقتصادي هي الكشف و المقارنة بين الافتراضات و النتائج التي تعطيها النظريات و الحقائق الملحوظة .

من المعلوم أن التحليل الاقتصادي ينطوي على ثلاث أنواع رئيسية هي التحليل الوصفي و التحليل البياني والذان يندرجان ضمن موضوع الاقتصاد النظري و التحليل الرياضي أو القياسي والذي يندرج ضمن موضوع الاقتصاد الرياضي . فإذا كان الهدف من المقارنة ( بين الافتراضات و النتائج ) هو الوصول الى التقريب الدقيق بينهما فلا بد من استخدام أسلوب التحليل القياسي لأنه يوفر إمكانية التدقيق والبحث الكمي للمتغيرات الاقتصادية .

كما نعلم أن للتحليل القياسي ثلاث وظائف متداخلة هي:-

1- أنه يوفر للنظرية الاقتصادية الاختبارات الأمانة للحكم على الظواهر الاقتصادية التي تقرر سلوكها النظرية الاقتصادية ذاتها .

2- إمداد الباحث بتقديرات رقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية وهذه التقديرات مهمة وأساسية عند اتخاذ القرارات.

3- التنبؤ بالأحداث الاقتصادية أو تحديد السلوك المستقبلي للعلاقات التي تنسج المتغيرات الاقتصادية المدروسة .

و بالرغم من أن التحليل القياسي يتجه نحو تبسيط الظاهرة الاقتصادية إلا انه يقدم نتائج أقرب الى الدقة لمعرفة العلاقات السلوكية لعناصر الظاهرة الاقتصادية ( الحقيقية منها والافتراضية ) . ومعلوم أيضا أن التعبير الكمي القياسي عن الظواهر والمشاهدات الاقتصادية هو أكثر إقناعا وأقوى إثباتا من الأساليب الأخرى ، لأن الأرقام مستقلة عن آراء الباحث وتفضيله أو معتقداته ولا تتأثر بها ، من جهة أخرى هناك



خطر كبير وتظليل أكبر عندما يسيء الباحث استعمال هذه الأرقام في التحليل والبحث وهذا الخطر يتضح بشكل جلي عند قيام شخص ما بالبحث القياسي لا يفهم طبيعة الطرق والأساليب الإحصائية أو أن معرفته بها خاطئة ومظلمة .

ومع عدم الاستهانة بالأسلوب القياسي لتحليل الظواهر الاقتصادية ، يجب عدم النظر إلى النتائج التي يقدمها هذا الأسلوب على أنها الأدق و الأكثر نفعاً لأن نتائج البحث القياسي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بصفقتها الكمية ( الرقمية ) فقط دون وضع الاعتبار للأثار الاجتماعية والمؤسسية لهذه المتغيرات . من هنا نقول أن مهمة الاقتصادي هي عدم اعتبار القيمة التي تقاس بالعملة هي القيمة الوحيدة الجديرة بالاعتبار .

ومن المفيد التذكير بأنه يصعب وضع خطوط فاصلة بين الاقتصاد النظري والاقتصاد الرياضي وبين أساليب التحليل الإحصائي عند التطرق إلى الاقتصاد القياسي لأن الأخير هو تفاعل هذه المواضيع الثلاث . وهذا يدفعنا للتأكيد على أن دراسة إحصائية لا تعتمد النظرية الاقتصادية مرجعاً أو مرشداً لها لا يمكن اعتبارها دراسة قياسية ، لأن النظرية الاقتصادية هي مرشد الباحث في التعرف على العلاقات التي تستوجب الدراسة القياسية . وأيضاً لا يمكن اعتبار كل علاقة دالية رياضية بين متغيرات اقتصادية بحثاً في الاقتصاد القياسي خاصة عندما تكون هذه العلاقات مجرد تصوير افتراضي يوضع لكي يتفق مع النتائج التي تترتب على النظريات الاقتصادية كتصوير العلاقة بين تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج في علاقة دالية من الدرجة الثالثة ليتم استنتاج العلاقات النظرية بين متوسط التكاليف والتكلفة الحدية ، فالأجدر أن يكون موضوع البحث القياسي قائماً على بيانات واقعية عن واقع اقتصادي ولظاهرة اقتصادية قائمة بالفعل .

النموذج القياسي يتكون مما يلي:

(1) مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي. هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف الغرض المطلوب للنموذج

(2) يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.

(3) تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتبوء أو تحليل

سياسة اقتصادية معينه.

### تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى :-

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها (1) طريقة المربعات. في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحه. نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي هي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع والمستقل حيث 1 تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها  $n$ . بالإضافة إلى المعادلة الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي. تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي، معلمة القاطع، معلمة الميل، 2 معلمة التباين المراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق الإحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

### الخصائص الإحصائية التي تتميز فيها مقدرات المربعات الصغرى العادية.

تتميز المقدرات  $\alpha$   $\beta$  بثلاث خواص أساسية:

1- الخطية: تعتبر داله خطية للعنصر العشوائي التابع  $y$ . أهمية هذه الخاصة أنها تعطينا درجة من البساطة في إجراء الحسابات حيث انه لحساب  $\alpha$   $\beta$  نستعمل المتغير التابع في صورته خطية فقط هذه لتبسيط الحسابات.

2- عدم التحيز: مقدرات (OLS) مقدره غير متحيزة للمعلمة  $\alpha$ . عدم التحيز يتطلب بأن القيمة المتوقعة لـ  $\alpha$  هي قيمة المعلومة الحقيقية بمعنى آخر متوسط  $\alpha$ . إذا جمعت عينات كثيرة وفي كل عينه نحسب يتم أخذ المتوسط. ذلك المتوسط نظريا يجب أن يتساوى مع المعلمة

الحقيقية . مقدرات (OLS) مقدر غير متحيزة للمعلمة  $\beta$  حيث أن أي توقع يجب أن يساوي المعلمة الحقيقية بمعنى آخر متوسط قيم أو في المتوسط تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة  $\beta$ . هذه الأوضاع كلها نظريه بحتة في الواقع لا يكون عندنا عدد من العينات، يكون في الواقع عينه واحدة فقط وتعطينا قيمه واحدة ، قيمه واحدة يعتمد عليها في التحليل، من الناحية النظرية نقول أن هذه المقدرات يتوقع أنها تساوي القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى القيمة الحقيقية لا نعرفها وبالتالي هذه الخصائص خصائص نظريه بحتة.

## 1. الاختبارات المستخدمة

**تقدير اختبار t :** هو قيمة احصائية (t-Statistic) المقدره للمعلمات والتي نستخدمها في اختبار معنوية كل معلمة، وقيمة (t) المقدره هي عبارة عن حاصل قسمة قيمة المعلمة (Coefficient) على الخطأ المعياري لها ( Std. Error).

**قيم الاحتمالية (Prob.) :** تمثل القيم الاحتمالية الاحصائية لإحصائيات الاختبارين (t , f) وهذه القيمة تغنينا عن الرجوع الى القيم الجدولية الاحصائية للاختبارين المذكورين انفاً ، من خلالها نستطيع الحكم على معنويات المعلمات عند مستويات المعنوية الاعتيادية (1% و 5% و 10%) فاذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من 5% نستنتج ان المعلمة معنوية عند 5% وهكذا بالنسبة للمستويات الاخرى.

**تقدير اختبار (F) :** يقيس المعنوية الاجمالية للنموذج

**معامل التحديد (R-squared) :** يقيس نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع واحصائيا هو نسبة مجموع مربعات البواقي المفسرة (ESS) الى اجمالي مجموع المربعات في النموذج (TSS) . ويدل على المقدره التفسيرية للنموذج وقيمه تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح اذ كلما كانت قيمته اكبر وقريبة من الواحد الصحيح كلما دل على مقدره تفسيرية اكبر للنموذج.

**Durbin – Watson Test :** يقيس مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر ، وبعد مقارنة القيمة المحتسبة لهذا الاختبار مع الحدود العليا والدنيا الجدولية نستطيع تحديد وجود مشكلة ارتباط ذاتي ام لا.

## 2. متغيرات النموذج :

❖ المتغيرات المستقل Independent variable

EX : سعر الصرف

❖ المتغيرات التابع Dependent variables

IN : معدلات التضخم

وان **Durbin – Watson Test** يمكن تلخيص نتيجته بالجدول الاتي:

النتيجة	قيمة D.W
رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي سالب	$4-dl < D^* < 4$
نتيجة غير محددة او غير مؤكدة	$4-du < D^* < 4-dl$
قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي	$2 < D^* < 4-du$
نتيجة غير مؤكدة	$du < D^* < du$
رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي موجب	$0 < D^* < dl$

المصدر : د حسين علي بخيت - د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان -الأردن /الطبعة العربية 2009 /ص 201.

### 3. الصيغة الرياضية للنموذج

النموذج :- تم استخدام الانحدار الخطي البسيط  $Y = \alpha + \beta X_1$

### 4. تقدير العلاقة بين EX و IN وفق النظرية الاقتصادية

إن أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدة من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد، لأنها تتأثر بمؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة ومن بين تلك المؤشرات الاقتصادية هو التضخم، وان علاقة سعر الصرف بالتضخم هي علاقة معقدة ومتراطة بنفس الوقت، وذلك لارتباط التضخم بسعر الفائدة المنخفض والعوامل المؤثرة الأخرى، الا انه بالنتيجة فإن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء رفع سعر صرف اي تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك سيجعل القيمة الشرائية للعملة الوطنية أقل من القيمة الشرائية لعملات بعض الدول الأخرى، ومن ثم ارتفاع قيمة السلع التي يرغب المستهلكون بشراءها بالعملة الوطنية، خصوصاً السلع المستوردة ، مما يؤدي الى التضخم النقدي في الإقتصاد، ويتوقف ذلك على القرارات الصائبة للحكومة ممثلة بجهاتها المختصة، وعلى مقدار تغير سعر

الصراف ومدى الاعتماد على الاستيراد من الخارج. وتنوع القاعدة الانتاجية للبلاد، إذ يعد التضخم أحد أهم المشاكل الذي تهدد اقتصادات الدول، نتيجة فقدان العملة المحلية لقيمتها، وقوتها الشرائية، وما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في الأسعار للسلع والخدمات المحلية، كما يعد التضخم المنخفض عاملاً أساسياً لاستقرار الاقتصاد الكلي، لذا نجد ان من أهم المهام للبنك المركزي أن يبقي التضخم منخفضاً ومستقراً ، للحفاظ على الاستقرار الإقتصادي..

وتأسيساً على ما تقدم الجدول ( ) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث إذ تم استخدام البرنامج الاحصائي (EViews 13).

جدول ( ) تحليل علاقة الانحدار بين سعر الصرف والتضخم

Dependent Variable: IN				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/24 Time: 22:02				
Sample: 2005 2020				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	394.7461	73.28607	5.386374	0.0001
EX	-0.211924	0.057777	-3.667937	0.0025
R-squared	0.490052	Mean dependent var	126.6625	
Adjusted R-squared	0.453627	S.D. dependent var	29.10768	
S.E. of regression	21.51554	Akaike info criterion	9.091897	
Sum squared resid	6480.861	Schwarz criterion	9.188471	
Log likelihood	-70.73518	Hannan-Quinn criter.	9.096842	
F-statistic	13.45376	Durbin-Watson stat	0.402602	
Prob(F-statistic)	0.002533			

المصدر : تم استخراج البيانات من البرنامج الاحصائي (EViews 13).

$$IN = 394.74 - 0.21 * EX$$

394.74 : سعر الصرف المستقل وهو قيمة معنوية وذلك كون قيمة اختبار (t) والبالغة (5.38) معنوية عند مستوى (0.000) وهي اقل من 5%.

-0.21 : اذا ازداد زاد سعر الصرف فان معدلات التضخم سوف تنخفض بمقدار (0.21). وهو قيمة معنوية وذلك لان قيمة t المحتسبة لمعلمة سعر الصرف والبالغة (-3.66) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (5%) وهذا يدل على معنوية معلمة EX ودليل على العلاقة العكسية بينه وبين IN.

يتضح ومن خلال احصاءة (F) ان النموذج اجمالاً معنوياً اذ بلغت (13.45) وهي قيمة معنوية وذلك لان الاحتمالية اقل من (0.05) وعليه نجد ان الانموذج المقدر معنوي اجمالاً.

معامل التحديد (R-Sq) بلغ (0.49) وهذا يعني ان EX يفسر ما نسبته (49%) من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة اما النسبة المتبقية والبالغة (51%) تعود الى المتغيرات الاخرى التي لم تتضمن في النموذج ولذلك تدخل ضمن فقرة الخطأ العشوائي.

ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وذلك لان احصاءة (D-W) والبالغة (0.40) تقع بين الحد الادنى والبالغ (0.77) والحد الاعلى والبالغ (1.05) اي تقع في منطقة عدم الحسم والتي تتوقف على رأي الباحثة وبملاحظة المعادلة المقدره نجد ان سعر الصرف علاقته عكسية بالتضخم وهذا منسجم مع منطق النظرية الاقتصادية وكذلك بالنسبة لإشارة المعلمة المقدره نلاحظها عكسية ومتفقة منطق النظرية الاقتصادية

## الاستنتاجات:

- 1- ان EX يفسر 49% من التغيرات التي تطرأ على IN في حين النسبة المتبقية والبالغة (51%) تعود لعوامل اخرى خارج النموذج البحث.
- 2- ان الانموذج وحسب النتائج القياسية معنوي اجمالاً.
- 3- ان معامل الانحدار المتغير المستقل (EX) معنوياً.
- 4- يعد التضخم أحد أهم المشاكل الذي تهدد اقتصادات الدول نتيجة فقدان العملة المحلية لقيمتها، وقوتها الشرائية، وما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في الأسعار للسلع والخدمات المحلية.
- 5- يربط سعر الصرف الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، كما أن هذا السعر يعد المرآة التي يعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.
- 6- العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة عكسية، ويمكن توضيح ذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء رفع سعر الصرف اي تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية فعندما انخفضت قيمة الدينار العراقي فقد ارتفع معدل التضخم ولو بنسبة بسيطة، لكنها علاقة عكسية بينهما .

## التوصيات:

- 1- معالجة الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي، من خلال تبني سياسة اقتصادية توسعية في توجه النشاط الاقتصادي.
- 2- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن التأثير الايجابي على مستويات التضخم والاقتصاد ككل
- 3- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية كافة وبالأخص السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية، لغرض التأثير بصورة فعالة في مستوى الاستقرار الاقتصادي الداخلي.
- 4- لإيجاد أساس قوي للنمو الاقتصادي و رفع مستوى الرفاه عن طريق توفير بيئة مستقرة اقتصادياً وسياسياً و اجتماعياً الأمر الذي يتطلب الحفاظ على معدلات منخفضة من التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية سليمة و توسيع أدواتها.

## المصادر

- 1- حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995 ، مجلة العلوم الإنسانية العدد 22، 2005،
- 2-د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، الجزء الثاني، 1984، ص226.
- 3-همام الشماع ، د. عمرو هشام العمري، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001، ص 25.
- 4- عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، ، ص45
- 5-أحمد حسين الرفاعي، وخالد واصف الوزني، (1996) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص368
- 6-إسماعيل عبد الرحمن، وحربي محمد موسى عريقات،(1991)، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص173
- 7-إكرام عبد العزيز، (2002)، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، ص10.
- 8-سرمد كوكب الجميل، (2002)، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية، موصل، ص211
- 9-حسين علي خريوش، وآخرون، (1999) ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص234
- 10-خليل إبراهيم الشماع، (1992)، الإدارة المالية، ط4، مطبعة الخلود، بغداد ، ص200
- 11-إكرام عبد العزيز، (2002)، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، ص33.
- 12-ثائر كريم / نحو تنظير واقعي للبنية الاقتصادية العراقية ، ص ١٠٠
- 13-خطاب صكار العاني ، الموارد الاقتصادية في العراق " ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٩ .
- 14-مكي محمد ردام ، الاقتصاد العراقي الى اين ط١، ج ١، دار الصادق ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٥ ، ص24



- 15- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للحصاء والابحاث النشرة السنوية للسنوات (2003-2019)
- 16- الزبيدي ،سليم رشيد، اثر سعر الصرف في المؤشرات العامه للاسعار الاسهم ،دراسه تطبيقية لسوق العراق للاوراق المالية للمدة (٢٠٠٣\_٢٠١١)،رسالة ماجستير غير منشورة -كلية الاداره والاقتصاد جامعة كربلاء ٢٠١٤.
- 17- الهيتي ،احمد حسين وآخرون ،التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)،الاسباب والاثار ودور السياسات المالية في معالجتها ،مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الانبار، المجلد ٢٠، العدد(٣)٢٠١٠
- 18- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي للاعوام (٢٠٠٣\_٢٠١٩).
- 19- عبد العظيم ،حمدي ،اقتصاديات التجارة الدولية،مكتب زهراء الشرق للنشر والتوزيع والطباعة ، القاهرة
- 20- العامري ،محمد علي حميد والزبيدي ، رشا سالم جبار ، الصدمة النفطية وأثارها على اقتصاديات بعض البلدان العربية النفطية (العراق والجزائر والسعودية )،مؤسسة دار الصادق للنشر والتوزيع ،بابل ط١ ، ٢٠١٩ .
- 21- العاني ،محمد سلمان ،تزامن البطالة والتضخم في الاقتصاد العراقي ،بعد الاحتلال للفترة ٢٠٠٣\_٢٠٠٦،جامعة واسط، العدد ٤ ،المجلد ٤ ، ٢٠١١
- 22- محمد عبد الكريم عبدالله زخنجر ،محمد محسن .التنبؤ بالتضخم في الاقتصاد العراقي ،للمدة ٢٠٠٩\_٢٠١٨ . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،،العدد ٣٠ .، ٢٠١١.

## المصادر الأجنبية

- 1- Big Ben Chukwuma Ogbonna, Marshall-Lerner Condition and J Curve Phenomenon: Evidence from Nigeria, *Journal of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*, Volume 23, Issue 12, Ver. 3 (December) 2018.
- 2-G. A. Calvo, and C. M. Reinhart, Fear of floating, *Quarterly Journal of Economics*, 117(2) 2002.
- 3-Siok Kun Sek, Investigating the Relationship between Exchange Rate and Inflation Targeting, *Applied Mathematical Sciences*, Vol. 6, 2012.
- 4-Magda Kandil, Exchange Rate Fluctuations and the Balance of Payments: Channels of Interaction in Developing and Developed Countries, *Journal of Economic Integration* 24 (1), March 2009.
- 5-Richard N. Cooper, Currency devaluation in developing countries Preliminary assessment, A.I.D. Research Paper April, PAGE 3-25. Richard N. Cooper, op cit, 1969